

## Corruption and internatitnal efforts to combat corruption

Dr.Fatima Zohra Gramez<sup>1</sup>

<sup>1</sup>University of Oum El Bouaghi larbi Ben M'hidi, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Financial Accounting and Insurance Laboratory (Algeria).

Received: 06/2023

Published: 06/2023

### Abstract:

This study aims at identifying the corruption and efforts of a group of countries in the fight against corruption and the methods and procedures of combating it in each country and what are the different treaties, commitments and international organizations that are working to combat this dangerous phenomenon which affect the economies of countries and their security and stability. We have addressed the concept of corruption, its manifestations, causes, effects and mechanisms in a number of countries, as well as various treaties and obligations among States to combat this dangerous phenomenon. We have finally come up with a set of recommendations to root out this phenomenon through a variety of methods and procedures.

**Keywords:** corruption, anti-corruption, anti-corruption methods.

**Email Author:** fatimazohragramez@gmail.com

## الفساد والجهود الدولية في مكافحة الفساد

د. فطيمة الزهرة قرامز<sup>1</sup>

<sup>1</sup>جامعة أم البواقي العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، (الجزائر).

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الفساد وجهود مجموعة من الدول في مكافحة الفساد وأساليب وإجراءات مكافحته في كل دولة وما هي مختلف المعاهدات والالتزامات والمنظمات الدولية التي تعمل من أجل مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي تؤثر على اقتصاديات الدول وعلى أمنها واستقرارها. وقد تطرقنا من خلالها إلى مفهوم الفساد ومظاهره وأسبابه وأثاره وآليات مكافحته في مجموعة من الدول بالإضافة إلى مختلف المعاهدات والالتزامات بين الدول لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة. وقد توصلنا في الأخير إلى أن هذه الظاهرة تشكل خطرا كبيرا على حاضر المؤسسات ومستقبلها وهذا ما يستوجب استئصالها من جذورها من خلال مجموعة من الأساليب والإجراءات.

**الكلمات المفتاحية:** الفساد، مكافحة الفساد، أساليب مكافحة الفساد.

### مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفساد من أخطر المظاهر السلبية المنتشرة في الدول وأكثرها فتكاً بالأمن والسلم المجتمعي ذلك أنّها تصيب مفاصل حيوية ومؤثرة في الدول كالصحة والتعليم وغيرها من مؤسسات الحكم والدولة المختلفة فالمال، الرشوة والمحسوبية تعتبر العناوين

الكبرى في هذه الظاهرة، ومن هنا كانت هيئات قد تطوّعت في مكافحة الفساد، وأخرى لها جانب رسمي رقابي من الدولة نفسها. ومن ناحية أخرى فعناوين عظيمة من الفساد يقوم بها أشخاص لهم وزهم الاعتباري ولا ينظر إلى ملفاتهم، في حين أنّ المستضعفين والفقراء والبسطاء تكبر مخالفتهم، وتنشر ملفاتهم على الملأ وهذا هو الفساد بعينه. وعليه فالسؤال الذي يفرض نفسه كإشكالية رئيسة لهذا البحث هو: ما هي أساليب وإجراءات وجهود الدول وتعاونها في مكافحة الفساد؟ تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الفساد وخطورتها على المجتمعات نظراً لما تخلفه من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية تهدد حاضر الشعوب وأمنها ومستقبلها مما يتطلب وجود إجراءات وأساليب صارمة لردعها في مهدها قبل ترعرعها ونموها وفتكها بالأمم.

وللإجابة على التساؤل الرئيسي تم طرح التساؤلات التالية:

- ما هو الفساد وما هي أسبابه ومظاهره وأثاره؟
- كيف تتم مكافحة الفساد؟
- ما هي آثار عدم مكافحة الفساد؟
- كيف يتم مكافحة الفساد في العديد من الدول؟
- ما هي جهود التعاون الدولي لمكافحة الفساد؟

#### أولاً- الفساد ومكافحته

على الرغم من اختلاف مفهوم الفساد من مفكر إلى آخر ومن دولة إلى أخرى ، فالنظر للفساد في الدول الإسلامية يختلف عنه في الدول الغير مسلمة كما أن مظاهر الفساد وأساليبه تختلف بالنسبة لهذه الدول إلا أنه أعطيت له مجموعة من التعارف الشاملة التي نذكرها فيما يلي:

1- **تعريف الفساد ومظاهره:** يعرف الفساد لغةً بأنه مصطلحٌ مشتقٌ من الجذر الثلاثي (فَسَدَ) بمعنى تسبب بالضرر أو أدى إلى هدم شيء ما من خلال استخدامه بطريقة غير صحيحة. ويعرف الفساد اصطلاحاً بأنه الاستخدام غير القانوني للسلطة السياسية أو الإدارية مما يؤدي إلى التسبب بالضرر العام للأفراد بسبب تغليب المصلحة الشخصية على العامة. فينتج عن ذلك حدوث مجموعات من التأثيرات السلبية والضارة والتي تؤدي إلى الفشل في تحقيق الأهداف الخاصة بالمنشأة أو جهة العمل (خضر، 2016).

ويرى Huntington أن الفساد هو سلوك الموظف العام الذي ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة. كما يرى كل من R.Wrlth و E.Simpikins أن الفساد هو كل فعل يعتبره المجتمع فاسداً ويشعر فاعله بالذنب وهو يقترفه. ويرى R.Telman أن الفساد يسود في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً، وتتم معظم معاملاته في سرية نسبية ولا تفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة وتوظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات والخبرات...وما إلى ذلك.

وهناك من عرف الفساد بأنه "كل تصرف غير قانوني مادي أو أخلاقي من جانب العاملين، يسود في بيئة بيروقراطية يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة مما يؤدي إلى هدر في موارد الدولة الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي (محمود ص.).

وبالتالي يمكننا القول أن الفساد فعل غير مقبول، ابتعاد عن الحق والصواب، منبوذ من الفرد والمجتمع ، مضر بالمصلحة العامة والخاصة، يهدم المجتمعات والأمم، وبالتالي يستوجب محاربه واستخدام كل الإجراءات والأساليب لردع المفسدين. وتبعاً لتعدد أشكال الفساد تعددت مظاهره والتي يمكن ذكر بعضها في ما يلي :

- الرشوة (Bribery): أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول.

- المحسوبية (Nepotism): أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة ... الخ دون أن يكونوا مستحقين لها.

- المحاباة (Favoritism): أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصلحة معينة.

- الوساطة: أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء رغم كونه غير كفؤ أو غير مستحق.

- نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

- الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصرف بالفساد.

**2-أسباب الفساد:** ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة وهي (مهدي، 2018):

- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة .  
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما إن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليتها ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد .

- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها .

- تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفساد مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل.

- ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تحدم المواطنين.

- غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.

- غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.

- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.  
- الأسباب الخارجية للفساد، وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة.

### 3- آثار الفساد: تترتب عن الفساد بصورة عامة مجموعة من الآثار السلبية من أهمها (محمود ا.، 2007):

- حالات الفقر وتراجع العدالة الاجتماعية وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع نتيجة تركز الثروات والسلطات في أيدي فئة الأقلية التي تملك المال والسلطة على حساب فئة الأكثرية وهم عامة الشعب.

- ضياع أموال الدولة التي يمكن استغلالها في إقامة المشاريع التي تخدم المواطنين بسبب سرقتها أو تبذيرها على مصالح شخصية وما لذلك من آثار سلبية جداً على الفئات المهمشة.

- كما تظهر آثار الفساد بشكل واضح على المهمشين، فبسبب هذا الفساد الواسع يحدث فقدان الثقة في النظام الاجتماعي والسياسي وبالتالي فقدان شعور المواطن والانتماء القائم على علاقة تعاقدية بين الفرد والدولة، إلى جانب هجرة العقول والكفاءات والتي تفقد الأمل في الحصول على موقع يتلاءم مع قدراتها، مما يدفعها للبحث عن فرص عمل ونجاح في الخارج، وهذا له تأثير على اقتصاد وتنمية المجتمع عموماً. فهذه الآثار التي تترتب عنه تستوجب وجود وسائل لمكافحته وردعه.

4-مكافحة الفساد: إنّ فكرة مكافحة الفساد تتمحور حول تتبع مواطن الفساد الإداري في مؤسسات الدولة المختلفة والعمل على تغييرها بالمناقشة حيناً، وبالمتابعة مع ذوي صنع القرار حيناً آخر، وبالنشر عبر وسائل الإعلام إن لزم الأمر إذاً هذه مهنة شاقّة ورسالة عظيمة، وقد يترتب عليها المتاعب العديدة، ولا سيّما إن كان من يقوم بذلك من ذوي القيم والمبادئ الراسخة الأصيلة، فهذا لن ينجو من تشهير، أو سجن أو ملاحقة، ولكن من أجل المبادئ والقيم، فلا ضير إذاً، فهذه رسالة العظماء. من يضطلع بهذه المهمة الشاقّة لا بدّ له من مؤهلات تنطلق من قوّة الشجاعة، وقوّة الإرادة، مروراً بالوعي وسعة الثقافة والعلم بالقوانين التي تحكم سير المؤسسات الرسميّة وتنظّم أعمالها، بالإضافة إلى القدرة على تحمّل تبعات مواقفه، ولا بدّ له أيضاً من قيمة الثبات على المبدأ، والحياديّة وعدم وجود مآرب شخصية، ويتوّج ذلك كله روح الانتماء الحقيقي للوطن، والقيم والمبادئ، ولا بدّ من توفر غطاء رسمي داعم لأعماله (العبيدي، 2017). لكن إذا لم نجد من يعارض الفساد ومرتكبيه فستكون العواقب التي يتحملها الفرد والمؤسسة والمجتمع وخيمة وتمتد آثارها لعقود طويلة.

5-آليات مكافحة الفساد: إن تعقد ظاهرة الفساد وخاصة منها الإداري وإمكانية تغلغلها في كافة جوانب الحياة ونتيجة لآثارها السلبية على كافة مفاصل الحياة، فقد وضعت عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة ولعل من أهمها (زاير، 2007، صفحة 34):

- المحاسبة : هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسئولين أمام رؤسائهم ( الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم ) الذين يكونون مسئولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية .

- المساءلة : هي واجب المسئولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبيين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة ( أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين ) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب .

- الشفافية : هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقتها مع الموظفين (المنتفعين من الخدمة أو مموليها ) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية .

- النزاهة : هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.

وان آليات مكافحة السابقة تشكل عناصر أساسية في إستراتيجية مكافحة الفساد الإداري وتمثل الإستراتيجية كافة الإجراءات التي تتخذ في المنظمة بهدف إحراز أداء أعلى (HIL ,R,Jonez.Balkin., 2006) ، كذلك وتعتبر الإستراتيجية نشاطاً مستمراً يأخذ بنظر الاعتبار القيم الإدارية والبيئية. لذلك فأن اغلب مؤسسات مكافحة الفساد الإداري تضع إستراتيجية معينة لمكافحة حالات الفساد الموجود وتبنى هذه الإستراتيجية على الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة. وينبغي الإشارة إلى أن القضاء على الفساد الإداري يتطلب صحة ثقافية تبين مخاطره السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما ينبغي توفر الإرادة الجادة والحقيقية من قبل القيادة لمحاربة الفساد حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع أو على الأقل بأن لا تصطدم توجهات مكافحة الفساد الإداري مع السلطة السياسية وان أي إستراتيجية لمحاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة تدعمها الإرادة السابقة.

**6-آثار عدم مكافحة الفساد:** إنّ تبعات وآثار عدم وجود هيئات مكافحة للفساد، تعدّ أهم بذور الضعف والانحلال في النظم الإدارية، فهذه التبعات كثيرة جداً وتنعكس على الفرد وعلى المجتمع، وبمحملها، تشكل عوامل ضعف تؤدي بالهيكل الإدارية إلى الهلاك فضلاً عن الأنظمة الراعية لها، وفي المقابل فإنّ وجود هذه الهيئات وتوفّر عناصر الدعم لها، من نظم رسمية وصحافة وإعلام ومجتمع محلي، يشكل محطّات للوثوب والرقبي والريادية، وعنصر تماسك وقوّة للمجتمعات وللنظم على حدّ سواء، والنتيجة إنسان كريم يبني الوطن، ونظم راشدة مسئولة تضمن له حقوقه. فتماسك جبهة وقوّة رأي ونزاهة إدارة، عناصر كلّها تتجمع لتعمّ الرفاهية والسعادة حياة الوطن والمواطن، لذا فواجب على المسئولين، ومن بيدهم القرار أن يدعموا هذه الهيئات، ويعززوا وجودها، ويقووا من مناعتها وحصانيتها وقوّتها، لا أن يجمعوها، ويغضّوا الطرف، ويصمّوا الآذان عن ملاحظاتها.

وهناك الكثير من الدول التي تعمل جاهدة على مكافحة الفساد المنتشر بداخلها والذي أثر على حاضرها ومستقبلها وأدى بها إلى التخلف والانحطاط وفقدان سمعتها الداخلية والعالمية، بالإضافة إلى تحالف شعوبها على محاربتة بمختلف الإجراءات والوسائل، والتي نذكرها في المحور الموالي.

### ثانيا- نماذج عن مكافحة الفساد في العديد من الدول

خاضت البعض من الدول تجارب مهمة في مكافحة الفساد بمختلف الأساليب واستطاعت من خلال جهودها القضاء عليه أو التخفيض من معدلاته ومن هذه الدول (محمد شخمان ، 2010):

#### 1- بلغاريا:

شرعت بلغاريا في العمل على مكافحة الفساد منذ عام 1997، حيث أصبح الفساد هو الموضوع الأول الذي يحتل اهتمام كلا من الحكومة والشعب. فتوغل الفساد في البلاد وتأثيره على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دفع كلا من المجتمع المدني والحكومة في تبني خطة عمل قومية لمكافحة، خاصة في ظل الاصلاح السياسي والاقتصادي الذي تبنته بلغاريا، إن مبادرة مكافحة الفساد كانت نابعة من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والمنظمات الاقتصادية والشركات والمستثمرين، التي قامت بإنشاء هيئات غير حكومية لمراقبة الفساد ومتابعة الفساد في البلاد. وقامت هذه الجهات الغير حكومية بالتعاون مع الحكومة بتبني "خطة عمل قومية لمكافحة الفساد".

#### 1-1 أهداف خطة العمل:

- إعلان بلغاريا دولة خالية من الفساد.
- تفعيل المشاركة الشعبية.
- خلق قطاع عام فعال.
- تحقيق مبدئي "النزاهة" و"الشفافية".
- تحديد المشكلات.

كشفت استطلاعات الرأي عن أن (75.6%) من الشعب البلغاري يرى أن الفساد يؤثر عليهم وعلى أسرهم. كما كشفت عن أن من بين كل أربعة أشخاص يوجد ثلاثة يعتقدون أن الفساد يؤثر بشكل مباشر على الحياة الاقتصادية.

#### 2-1 مقومات الحل:

هي الحاجة إلى هيئة كفاء لمكافحة الفساد قادرة على وضع السياسات وتنفيذها ومتابعة وتقييم تنفيذ هذه السياسات والوصول إلى الدروس المستفادة، نشر وتعميم آليات مكافحة الفساد، حرية تداول المعلومات والبيانات بشفافية وتحقيق مبدئي "النزاهة" و"الشفافية".

#### 3-1 أسس الخطة القومية البلغارية لمكافحة الفساد:

- حكومة تغيير وإصلاح: تنفيذ هذه الخطة القومية بكفاءة وبفاعلية يشترط وجود حكومة مدركة لحجم وخطورة الفساد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتقوم بمكافحة الفساد بجميع أشكاله. أي أن وجود الرغبة السياسية للقضاء على الفساد هو من العوامل الأساسية لنجاح التجربة البلغارية.
  - دور الهيئات الحكومية: تطلع وزارة الداخلية بمهمة مكافحة الفساد ومعاينة مرتكبي ممارسات الفساد. ولذلك تهتم الحكومة بمكافحة الفساد داخل الوزارة حتى تتمكن من محاربة الفساد في باقي قطاعات الدولة.
  - تعديل القوانين والتشريعات: جاءت هذه الإصلاحات القضائية في ظل انضمام بلغاريا للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، بدعم من الدول الأعضاء للقضاء على الفساد في بلغاريا.
- استحدثت بلغاريا عدد من القوانين المعنية بمكافحة الفساد ومعاينة المفسدين، عن طريق وجود عقوبات محددة ومعلنة لمن يرتكب ممارسات فساد. وبالرغم من صعوبة تطبيق هذه الأحكام والقوانين في الكثير من الأحيان بسبب عدم التنسيق بين الجهات القضائية والجهات الأخرى المعنية بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى عدم تبادل المعلومات والبيانات فيما بينهم، قامت بلغاريا بتحديث العديد من القوانين المنظمة للخدمة العامة، والإصلاح الإداري، بالإضافة إلى القوانين المنظمة للتجارة.

#### 1-4 نتائج تنفيذ الخطة البلغارية:

ببني المشروع القومي لمكافحة الفساد (CMS) نجحت بلغاريا في التحول من دولة "منتشر بها الفساد" إلى دولة يوجد بها الفساد بشكل محدود" بين عامي 1997 و 2004 (وفقاً لإحصاءات منظمة الشفافية العالمية TI). ووفقاً لمؤشر منظمة Transparency International فإن بلغاريا سجلت أفضل النتائج لمؤشر (CPI) فيما يخص دول وسط وشرق آسيا، بدرجة قدرها أربع درجات. حيث تحتل المرتبة (54) من بين (133) دولة وفقاً لتقرير المنظمة عن عام 2005. كما شهدت بلغاريا انخفاض واضح في عدد عمليات الفساد حيث انخفض مجموع عمليات الفساد من (180.200.000) عام 1998 إلى (80.90.000) عام 2004. هذه النتائج هي خاصة بالمعاملات بين المواطنين والجهات الحكومية. أما فيما يخص المعاملات الاقتصادية فإن نسبة الفساد مازالت مرتفعة حيث أن عمليات الإصلاح في المجال الاقتصادي تأخذ خطوات أبطأ.

#### 1-5 ضمان استمرارية الخطة القومية لمكافحة الفساد:

أوضحت الإحصاءات والدراسات أن عدد عمليات الفساد قد زادت في نهاية عام 2004 عن بداية العام، مما يشير إلى ضعف آليات مكافحة الفساد بعد مرور فترة زمنية. وقد أدركت الحكومة أهمية الحفاظ على استمرارية فاعلية هذه الآليات. وأيقنت الحكومة أن الحفاظ على فاعلية وصلاحيات هذه الآليات ينبع من: القضاء على الهياكل المتسببة في الفساد، ضمان نظام قضائي نزيه وكفء وتحسين مستوى وأداء الخدمة العامة.

#### 2- الهند :

بدأت الهند مبادرة الإصلاح ومكافحة الفساد عام 1999، فوفقاً لمنظمة الشفافية العالمية فإن مؤشر (CPI) يوضح أن الهند درجتها هي (2.9) وفقاً لتقرير عام 2005. وتعتبر الهند من البلدان التي قطعت شوطاً طويلاً في عملية الإصلاح ومكافحة الفساد، حيث عانت الهند كثيراً من الفساد في كلا من المجالات السياسية والاقتصادية، وتدني مستوى المعيشة حيث أن (25%) تقريباً من الشعب الهندي يعيشون تحت خط الفقر وفقاً لإحصاءات عام 2002.

على ضوء دراسة قام بها المركز للبحوث الإعلامية (CMS) (Center for Media Studies)، على عدد من الهيئات الحكومية الهندية، نجد أن: (62%) من الشعب الهندي يجد أن الفساد هو ظاهرة حقيقية ومتوغلة في البلاد، وأنهم يضطرون لدفع الرشاوى للحصول على الخدمات التي يريدونها من الهيئات الحكومية وثلاث مسببات الفساد يمكن إزالتها عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجالات المختلفة خاصة الفصل بين مقدم الخدمة ومنتقليها. حيث أن استخدام التكنولوجيا سوف يؤدي إلى تحقيق الشفافية في توصيل الخدمات الحكومية.

**1-2 مبادرة الإصلاح:** بدأت الهند مبادرة مكافحة الفساد استجابة لعدد من العوامل الداخلية والخارجية ومنها رغبة الشعب في القضاء على الفساد والمشاركة الإيجابية الفعالة وعدم ترك هذه المهمة على عاتق الحكومة وحدها، حيث أصبح المجتمع المدني أكثر حرصاً على الحصول على المعلومات والبيانات وتحقيق مبادئ هامة مثل: الشفافية والمسؤولية والحساب خاصة في وجود التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم والذي يسهل تبادل ونشر المعلومات. مطالبة الحكومة بوضع آليات الإصلاح المطلوبة في المجالات المختلفة. الرغبة السياسية في القضاء على البيروقراطية وما تسببه من فساد.

### 2-2 الخطوات التي تم تنفيذها:

تعمل المنظمات الأهلية الغير هادفة للربح بالهند بالمشاركة مع منظمة Transparency International للقضاء على الفساد داخل البلاد وفي تعاملاتها مع الخارج وذلك عن طريق تطبيق عدد من الأسس وهي:

- خفض مستويات الفقر في البلاد.

- تحقيق مبدأ الشفافية في القطاع التجاري.

- تحقيق التنمية المستدامة.

- تطبيق مبادئ الديمقراطية.

- تحقيق الأمن القومي.

قامت الهند بتوقيع معاهدة مكافحة الفساد ADB-OECD Anti Corruption Initiative For Asia- Pacific. ووفقاً لهذه المعاهدة فإن كل دولة يجب أن تقوم بوضع خطة عمل لمكافحة الفساد بحيث تشمل هذه الخطة الآليات المستخدمة لمكافحة الفساد وإصلاح المجتمع المدني.

### 3- المكسيك:

وفقاً لمؤشر (CPI) المستخدم من قبل منظمة الشفافية العالمية، فإن درجة المكسيك هي (3.5) وفقاً لتقرير عام 2005. وقد وضعت المكسيك خطة عمل جادة للحد من الفساد وتحقيق الحكم الرشيد بعد الأزمة الاقتصادية التي أصابها خلال 1995/1994.

وإيماناً من السلطة المكسيكية بالارتباط القوي بين القضاء على الفساد وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تبنت العديد من الآليات لدعم الاقتصاد بالعمل على الحد من الفساد. وبالفعل فمع تفعيل آليات مكافحة الفساد والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن الناتج القومي الإجمالي قد زاد بنسبة (1.2%) بين عامي 1994 و2004. وفي سبيل تحقيق الإصلاح تتعاون المكسيك مع الهيئات والمنظمات العالمية ومنها البنك الدولي، المعونة الأمريكية OECD وغيرها من المنظمات.

ففي نطاق مكافحة البنك الدولي للفساد، قدم البنك للحكومة المكسيكية أجندة عمل مكونة من ثلاث محاور أساسية هدفها تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهي: التأكيد على مكاسب الاقتصاد الكلي والتجارة العالمية، الإسراع من عملية التنمية عن طريق دعم كلاً من التعليم ورفع مستوى المعيشة وتفعيل مبادئ الحكم الرشيد والشفافية والمسؤولية.

كذلك تعاونت المكسيك مع USAID لتنفيذ مشروع "مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية في وسط أمريكا والمكسيك" على مدار خمس سنوات. وعلى الصعيد القومي اتخذت الحكومة عدد من الخطوات لمكافحة الفساد منها: إنشاء وحدة إدارة مشروع "مكافحة الفساد" بوزارة الإدارة العامة، وإنشاء "الهيئة الفدرالية للحصول على المعلومات" وهي هيئة مستقلة تعمل على حصول المواطن على المعلومات والبيانات الحكومية.

المكسيك هي عضو في منظمة OECD، وتقوم هذه المنظمة في إطار عملها بمحاربة الفساد عن طريق محاربة الرشاوي في المعاملات الاقتصادية الدولية حيث وقعت المكسيك على اتفاقية محاربة الرشاوي في المعاملات الاقتصادية الدولية عام 1999.

ووفقاً لهذه الاتفاقية تم إنشاء (Federal Penal Code FPC) المختصة بمراقبة المعاملات الاقتصادية الدولية ومعاينة الأشخاص الحقيقية أو الاعتبارية في جرائم الفساد في المعاملات الدولية.

قامت المكسيك بالموافقة على مبادرة "الحصول على المعلومات" عام 2003، وتقوم المنظمة حالياً بوضع الأسس اللازمة لقوانين المبادرة وكيفية تفعيلها.

وفي عام 2002 وافقت المكسيك على إحداث تعديلات في مبادرة "المسؤوليات الإدارية لموظف الخدمة العامة"، وتهدف هذه المبادرة إلى التأكد من تنفيذ القانون بدقة والتأكد من قيام الموظف الحكومي بدوره على أكمل وجه دون استغلال منصبه.

### 1-3 مشروعات قومية مكسيكية لمكافحة الفساد:

قامت المكسيك بتبني مشروعين قوميين لمكافحة الفساد وهما:

#### - مشروع تقييم مدى تطبيق الشفافية في المحليات:

إيماناً بدور الدولة في توفير نظام إداري كفاء وفعال ويطبق الشفافية ويعمل على مشاركة المواطنين وضمان حصولهم على المعلومات بسهولة ويسر قامت المكسيك بتطبيق هذا النظام "تقييم مدى تطبيق الشفافية في المحليات". يهدف هذا المشروع إلى تحديد المحليات التي يوجد بها قدر من الفساد بالإضافة إلى محاولة ترتيب المحليات وفقاً لمدى تطبيق الشفافية بها وخلق نظام إداري كفاء ونزيه. يهتم المشروع بقياس مدى توافر الشفافية أكثر من مدى توافر الفساد على نطاق المحليات بهدف تحديد الجهات المطبقة للشفافية وتشجيعها على الاستمرار على الطريق السليم. يتم قياس مدى الشفافية المطبقة عن طريق ثلاث مؤشرات هي:

- توافر المعلومات والمحاسبة.
- مجالات مشاركة المواطنين.
- تقييم المواطنين لمواقف الحكومة.
- الاهتمام بمطالب المواطنين وشكواهم.

والهدف النهائي من هذا المشروع هو قياس حجم المعلومات التي تتيحها الدولة للمواطنين وطرق مشاركتهم في الإدارة والقرارات الحكومية. ومن خلال تطبيق هذا المشروع توصلت الحكومة المكسيكية إلى ثلاث مهام أساسية للمحليات وهي:

- توفير المعلومات والبيانات للمواطنين.
- الاتصال الدائم والمباشر مع المواطنين.
- الاهتمام ومتابعة مطالب المواطنين.

#### - مشروع إدارة القيم والأخلاق للموظفين في الخدمة العامة:

في إطار تطبيق مشروع إدارة الأخلاق والقيم الخاصة بالخدمة العامة، حددت وزارة "متابعة التطهير الإداري في المكسيك عدد من الواجبات تفرضها على الخدمة العامة وهي: ضرورة إتباع الموظف العام لمبادئ النزاهة والشرف في تطبيق عمله، تفادي تضارب المصالح وإتباع الأهواء الشخصية، ضرورة إتباع إجراءات القانون.

وقد حددت الوزارة عدد من العقوبات الواضحة والمعلنة لمخالفة ما سبق والمتمثلة في تحذيرات فردية أو جماعية، معاقبة فردية أو جماعية، فصل مؤقت، النقل، غرامات مالية والحرمان من التدرج في السلم الوظيفي أو تولي مناصب قيادية.

#### 3-2 آليات تفعيل المشروعات السابقة: اتبعت الحكومة المكسيكية آليتين لتفعيل المشروعات السابقة تتمثل في :

##### - المركز الأعلى للمراجعة الفدرالية **The Superior Auditing Office of the Federation**:

في إطار برنامج مكافحة الفساد، قامت الحكومة المكسيكية بإنشاء SAOF لتكون تابعة للكونجرس المكسيكي. وسوف تكون

SAOF جهة ذات إدارات فنية وإدارية ومالية مستقلة. بالإضافة إلى صلاحيات قانونية تسمح لها بمراقبة ومتابعة حالات الفساد التي تقوم على استغلال المال العام، وبالتالي تقوم بتقديم توصياتها في هذا المجال.

يتميز هذا المركز بقدر كبير من الاستقلالية عن مختلف الجهات الحكومية وذلك لضمان تفعيل دوره دون تحيز أو إكراه. بالإضافة إلى ضمان حماية هذا المركز من أي تدخل سياسي يعيقه عن تأدية عمله بنزاهة. ولضمان هذا القدر من النزاهة والشفافية يعين في المركز موظفين غير متحيزين، بالإضافة إلى تعيين مسؤولي المركز باستخدام أساليب شفافة، وتفادي أي تعارض للمصالح بين العاملين بالمركز والجهات التي تتابع.

#### - المركز القومي لبرنامج التحديث:

أيقنت الحكومة المكسيكية بضرورة عمل إصلاحات هيكلية في أجهزتها الإدارية لتحقيق قدر أعلى من الكفاءة والفاعلية في الإدارة الحكومية. تقوم خطة الإصلاح الشاملة بهدف تحقيق النقاط التالية:  
-وضع إجراءات جديدة تضمن للموظف الحكومي بما يضمن له نظام معاش مناسب، حوافز ومكافآت مناسبة للموظفين، وبالتالي تحقيق ضمانات وحوافز للموظف الحكومي بما يبعد عنه اللجوء للفساد والرشاوى.  
-مراجعة الإجراءات القانونية والإدارية في الجهات المختلفة، مع توضيح مهام وواجبات كل موظف بدقة.  
-تعديل دورات العمل الحكومي.

#### -4- سنغافورة:

تعتبر تجربة سنغافورة رائدة وفريدة ومن أنجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد، فهي تأتي في مقدمة الدول التي تتمتع بمستوى نضيف من الفساد مع فنلندا واسلندا والدنيمارك، حيث بلغ مؤشر مدركات الفساد بها 9,4 لعامي 2003 و2005 وتراجع إلى 9,2 عام 2008 و8,6 في عام 2013 والإجراءات التي اتبعتها الدولة مكنتها من القضاء على الفساد بعد أن كانت منذ ثلاثين عاما من أكبر الدول التي ينتشر فيها الفساد. وقد قامت بالإجراءات التالية (حسين، 2014):

- تخفيض عدد القوانين والإجراءات والقواعد وتبسيط وتوضيح الإجراءات كافة بأن لا تسمح بأي خروج أو خرق للقوانين.

- رفع رواتب وأجور الموظفين العموميين لكي لا يلجئوا للفساد ويعد راتب الوزير السنغافوري أعلى راتب وزير في العالم وأي محاولة فساد ستحرمه من وظيفته فضلا عن أنه لا يستطيع الحصول على أي وظيفة أخرى. ويرجع نجاح سنغافورة في مكافحة الفساد إلى عدة عوامل منها (المنظمة العربية للشفافية ومكافحة الفساد):

-الرغبة السياسية في القضاء على الفساد.

-وضع استراتيجيات وآليات جادة لمحاربة الفساد.

-رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش.

ونزولا عند رغبة السلطة والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، فقد قامت سنغافورة بإنشاء "مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد.

مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد:

- يعتبر مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد هيئة مستقلة عن الشرطة، تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص، وقد تم إنشائه عام 1952. يرأس هذا المكتب مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة.
- ويمكن إنجاز دور "مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد" (CPIB) فيما يلي:
- إتباع سياسات من شأنها مكافحة الفساد في الجهاز الإداري والقطاع الخاص والتحقيق في سوء استخدام السلطة من قبل المسؤولين.
  - إرسال التقارير إلى الجهات التي يتبعها المتهمون بممارسة الفساد.
  - مراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية المختلفة وإعادة هندستها بما يعمل على التقليل من ممارسات الفساد.
  - تقديم مقترحات لمكافحة الفساد في الجهات المختلفة.
  - عمل لقاءات مع المسؤولين خاصة الذين يتعاملوا مع الجمهور للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة ومكافحة وتجنب الفساد.
  - التحقيق فيما يرد إلى المكتب من شكاوى تفيده وقوع ممارسات فساد في أي جهة.
  - التحقيق في ممارسات الفساد التي قام بها مسؤولين في الحكومة.

### ثالثاً- معالجة الفساد عبر المعاهدات والالتزامات الدولية

مكافحة الفساد التي كانت تعتبر ضمن مجال اختصاص حكومة كل دولة بمفردها، أصبحت الآن شأن المجتمع الدولي الذي يعمل سوية بمثابة المتمم والمساعد لجهود الحكومات.

كان الفساد يعتبر في الماضي ظاهرة متفشية لدرجة أن معالجتها كادت تُشكّل تحدياً لا يمكن التغلب عليه غير أن المجتمع الدولي شهد خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، تغيراً ملحوظاً وإيجابياً في الكفاح العالمي ضد الفساد. قبل هذا التغيير الهائل، لم تكن البلدان راغبة حتى في البحث بأمر الفساد، وكانت تعتبره مشكلة داخلية ليس إلا، فهناك اليوم عدد كبير من التجمعات والآليات متعددة الأطراف التي أنشئت خصيصاً لمعالجة مشكلة الفساد. قبل خمس عشرة سنة، كانت الدول تسمح باقتطاع ضريبي للرشاوى المدفوعة للرسميين الأجانب (المنظمة العربية للشفافية ومكافحة الفساد). أما اليوم، فيعمل عدد متزايد من الدول معاً لمقاومة هذه الرشاوى. والحقيقة أن بعض البلدان كانت تقول عن خطأ، قبل خمس عشرة سنة، إن الفساد كان في الواقع أمراً مقبولاً في بعض الأجزاء الثقافية، أو لهدف تسهيل الأعمال في البلدان النامية. فلا أحد يجرؤ اليوم على قول ذلك.

منذ 1996، خدمت الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد في رفع الالتزامات السياسية لمكافحة الفساد وعيّنت المعايير والممارسات الدولية الأساسية لمعالجة الفساد. كان يُعتقد في ما مضى، أن مكافحة الفساد موضوع يخص كل حكومة بمفردها. لكن أصبح من المتفق عليه عالمياً الآن، جزئياً بفضل اتفاقيات مكافحة الفساد، التي عززتها البيانات المتنامية حول الإرادة

السياسة، أن يوسع المجتمع الدولي استكمال ومساعدة جهود الحكومات في محاربة الفساد، وأن للمجتمع الدولي مصلحة حقيقية في رؤية الفساد يُعالج محلياً كما على المستوى العالمي.

ففي موافقته على آليات مكافحة الفساد، يفتح المجتمع الدولي الأبواب أمام مزيد من التعاون المتعدد الأطراف والثنائي على جبهات ذات شأن، لكنها تبقى محلية تقليدياً. وهذا، يشجع بدوره مشاركة الممارسات الفضلى، ويبني الثقة والعلاقات بين الدول المتعاونة، ويزيد في نهاية المطاف فعالية الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف، كما في برامج المساعدات الإنمائية.

## 1- توحيد مبادئ مكافحة الفساد:

تجمع الاتفاقيات متعددة الأطراف لمكافحة الفساد معاً المبادئ المعترف بها دولياً لمكافحة الفساد وتعطي شكلاً رسمياً لالتزام الحكومات تطبيق هذه المبادئ. هذه المبادئ، التي تضمنتها مؤخراً ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، تذهب إلى أبعد من مجرد مناشدة الحكومات تجريم الأعمال المفسدة المختلفة. فهي تعترف أن الكفاح ضد الفساد يتطلب عملاً مُنسقاً على عدد من الجبهات.

هذه الاتفاقيات تعالج جبهة أو أكثر من الأعمال المضادة للفساد، بما فيها ما يلي:

### 1-1 تطبيق القانون: تشكل سلطات التحقيق والمقاضاة، والسلطات القضائية، عناصر أساسية للكشف عن الفساد العام

ومقاضاته. وهي بهذه الصفة، تُلزم الحكومات سن قوانين جنائية فعالة، وعقوبات، وأجهزة تطبيق القانون، لاكتشاف وردع الرشاوى وممارسات الفساد الأساسية الأخرى.

### 1-2 منع الفساد في القطاع العام: إن العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد تُلزم الحكومات اتخاذ تشكيلة عريضة

من الإجراءات مثل الحفاظ على معايير عالية من السلوك لدى الموظفين الرسميين، وإقامة أنظمة شفافة للمشتريات ولإدارة المالية، وتجنب تضارب المصالح، والمطالبة بالكشف المالي عن الأصول الشخصية، وحماية الوشاة الذين يكشفون عن الفاسدين، وإنشاء مؤسسات وإجراءات محاسبية فعالة داخل الحكومة وخارجها وتأمين الوصول إلى المعلومات الحكومية.

### 1-3 منع الفساد في القطاع الخاص: العديد من الاتفاقيات الدولية المضادة للفساد تسلط أيضاً الأضواء على الإجراءات التي

تؤثر بصورة بناءة على سلوك القطاع الخاص وتلزم الحكومات باتخاذها، مثل الحفاظ على إطار عمل قانوني فعال لمنع إخفاء المدفوعات غير المشروعة أو الرشاوى في حسابات الشركات، واحتيال الشركات، وحظر اقتطاع مدفوعات الرشاوى من الضرائب.

## 2- آليات المتابعة:

في سياق بعض الأدوات المتعددة الأطراف المضادة للفساد، بإمكان مراجعات المتابعة أو آليات التقييم تسهيل التعاون الدولي وتوفير المساعدة الفنية لمعالجة نقاط الضعف. هناك في الوقت الحاضر أربع آليات نشطة للتقييمات المتبادلة المضادة للفساد التي تعتمد على مراجعة النظراء من أجل رصد وتعزيز التطبيق: آلية المتابعة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، ومجموعة دول مجلس أوروبا المضادة للفساد ومجموعة العمل حول الرشاوى التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومبادرة ميثاق الاستقرار لمكافحة الفساد.

### 3- الاتفاقيات والمبادرات الدولية الموجودة:

الاتفاقية الأكثر شمولية، والقابلة للتطبيق عالمياً، لغاية هذا التاريخ تم تطويرها تحت رعاية الأمم المتحدة. شارك في المفاوضات الخاصة بميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي دامت سنتين والتي دخلت حيز التنفيذ في كانون الأول / ديسمبر، 2005، أكثر من (130) بلداً. تغطي الاتفاقية جميع مجالات العمل المذكورة أعلاه، وتُقيم لأول مرة إطار عمل للتعاون في حالات استرجاع الأموال، وهي أيضاً في طريقها لأن تكون أول اتفاقية دولية حقيقية لمكافحة الفساد تُطبق عالمياً، حيث وقّع عليها (140) فرداً و (80) فريقاً لغاية هذا التاريخ.

ففي أوروبا، طوّر مجلس أوروبا (COE) ثلاث أدوات أولية لإرشاد الأعضاء في مكافحة الفساد. شكّلت اثنتان من هذه الوثائق ميثاقين (ميثاق القانون الجنائي ضد الفساد الصادر سنة 1997 عن مجلس أوروبا، وميثاق القانون المدني ضد الفساد الصادر عن مجلس أوروبا) وكانت واحدة عبارة عن مبادئ غير مُلزِمة (المبادئ العشر للإرشاد لمكافحة الفساد الصادرة عن مجلس أوروبا). طوّر مجلس أوروبا أيضاً آلية مراجعة النظراء لرصد تطبيق تلك المبادئ والمواثيق بما يخص (42) دولة، بما فيها الولايات المتحدة. وطوّر الاتحاد الأوروبي أيضاً عدة وثائق لإرشاد الأعضاء. تشمل هذه الوثائق ميثاق الاتحاد الأوروبي حول الكفاح ضد الفساد الصادر سنة 1997، ويخص الرسميين في المجتمعات الأوروبية أو الرسميين من الدول الأعضاء، والعمل المشترك للاتحاد الأوروبي سنة 1998 حول الفساد في القطاع الخاص. وهناك أيضاً إطار عمل الاتحاد الأوروبي لسنة 2002 حول مكافحة الفساد في القطاع الخاص. ميثاق الاستقرار الذي طوّر سنة 2000، والذي وقّعه سبع دول أوروبية جنوبية، مع آلية مراجعة النظراء الناتجة عنه لرصد التطبيق، يُعرف بمبادرة ميثاق الاستقرار لمكافحة الفساد (SPAI).

في أميركا اللاتينية، تم التفاوض سنة 1996 بشأن الميثاق بين الدول الأمريكية ضد الفساد برعاية منظمة الدول الأمريكية (OAS) التي أنشأت سنة 2001 آلية مراجعة النظراء لرصد التطبيق. حالياً، هناك (33) دولة، من ضمنها الولايات المتحدة، مشاركة في هذه الاتفاقية.

في آسيا، تبنّت (21) دولة في منطقة آسيا - المحيط الهادئ مجموعة مبادئ غير مُلزِمة ضد الفساد. هذه المجموعة المعروفة بخطة عمل البنك الآسيوي للتنمية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ، تم تطويرها برعاية البنك

الآسيوي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كما أن مراجعة النظراء ملحوظة ضمنها للمستقبل. سنة 2004، وافق قادة منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) على برنامج عمل لمكافحة الفساد وضعت المنظمة، شمل التزاماً قوياً بتطبيق ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد، والعمل على النطاق الإقليمي لحجب الملاذ الآمن عن الراسمين الفاسدين، وعن الذين رشوهم، وعن أموالهم المكتسبة بصورة غير مشروعة.

في أفريقيا، تم تبني ميثاق الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد، من جانب رؤساء الدول في اجتماع القمة الأفريقية الذي عقد في مابوتو، عاصمة موزامبيق، في تموز/يوليو 2003. بروتوكول مجموعة التنمية الأفريقية الجنوبية (SADC) ضد الفساد لسنة 2001، الذي يشتمل على إجراءات تبنتها الدول الأربع عشرة في المجموعة المذكورة. سنة 1999، طوّر التحالف العالمي لأفريقيا (GCA) مبادئ غير مُلزِمة لمكافحة الفساد تم تبنيها من قِبَل الأعضاء الأحد عشر في التحالف المذكور.

في الشرق الأوسط، تعمل الدول العربية عبر شبكة إقليمية، هي مبادرة الحكم الجيد للتنمية (GfD)، لتقديم الدعم إلى العملية الجارية لإصلاح الحكم وتحديث القطاع العام، ولخلق الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. تُشكّل محاربة الفساد ركناً أساسياً من العمل، وعلى الأخص بالنسبة للجهود الرامية إلى تطبيق ميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الدول الـ37 التي وقّعت سنة 1997 على ميثاق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لمكافحة رشاوى الراسمين الأجانب في الصفقات التجارية الدولية، أنشأت آلية مراجعة النظراء لرصد التطبيق. ميثاق منظمة التعاون ضيق نسبياً وذو نطاق مُحدّد، فهو يُركّز في الدرجة الأولى على استخدام القانون المحلي لتجريم رشوة الراسمين الأجانب.

أعمال ومبادئ فريق مهمة العمل المالي (FATF) تساهم بشكل كبير بالأجندة الدولية لمكافحة الفساد فقد وضع الفريق معايير علمية لمكافحة تبييض الأموال والجرائم المالية في توصياته، وهو يرصد تطبيق هذه التوصيات.

## الخاتمة

إن الفساد السائد في الكثير من دول العالم وبمختلف أنواعه يستدعي بذل الكثير من الجهود للقضاء عليه وعلى آثاره وهو ما تم التطرق إليه من خلال الدراسة التي بينت مختلف أساليب مكافحة الفساد في مجموعة من الدول من خلال وضع برامج وتأسيس هيئات ومنظمات وتخصيص ميزانية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي فتكت بدول وشعوب وحضارات ومؤسسات وأبادت أخرى. فبعد أن كانت كل دولة تعمل من أجل مكافحة الفساد المتواجد بداخلها، فقد أصبح حالياً تحالف دولي وجهود مشتركة من خلال تأسيس منظمات ووضع قوانين ومعايير دولية من أجل مكافحة هذه الظاهرة.

## التوصيات

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من التوصيات والتي تعتبر كإقتراحات لجميع الدول من أجل القضاء على هذه الظاهرة واستئصالها من جذورها وهي:

- الاهتمام بتربية الفرد وتنشئته على الأخلاق الحميدة التي تجنبه الوقوع في الفساد وممارسته خاصة بالنسبة للدول المسلمة التي تحرم عليها هذه الظاهرة بسبب الضرر الذي تلحقه بالفرد والمجتمع والأمة الإسلامية كافة.
- توعية أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم وتخصصاتهم ومسؤولياتهم من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية والدينية بخطورة هذه الظاهرة وتأثيرها المبيد للشعوب وأصالتهم وحضارتهم.
- يجب أن تكون هناك وسائل لقمع محاولة الفساد من خلال الرقابة الصارمة ووضع الأشخاص المناسبين في أماكنهم وتحميلهم لكامل المسؤوليات المتعلقة بأعمالهم ومناصبهم.
- تشجيع جميع الأفراد على مكافحة الفساد ولو تطلب ذلك تكوين موظفين في هذا المجال تتوفر فيهم جميع الصفات والأخلاق الحسنة والشجاعة لمواجهة المفسدين بكل الوسائل.
- توعية الشعوب بأن الفساد وأثاره وحتى أساليب وإجراءات مكافحته تحمل خزينة الدولة تكاليف كبيرة تؤثر على ميزانية الدولة وبالتالي على دخل الأفراد، فمن الأفضل عدم الوقوع فيه ليتحسن دخلهم وظروف معيشتهم.
- تكثيف جهود التعاون بين جميع الدول لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة واستئصالها للأبد.

## المراجع

### المراجع بالعربية

- ابراهيم العبيدي. (29 مارس، 2017). تم الاسترداد من <http://mawdoo3.com>
- الفطاطة محمود. (2007). تم الاسترداد من [www.aman-palestine.org](http://www.aman-palestine.org)
- اللامي مازن زاير. (2007). الفساد بين الشفافية و الاستبداد . بغداد: مطبعة دانية.
- المنظمة العربية للشفافية ومكافحة الفساد. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 03 04, 2018، من [www.aoftac.org](http://www.aoftac.org)
- ساهر عبد الكاظم مهدي. (26 02, 2018). تم الاسترداد من [www.nazahat.iq](http://www.nazahat.iq)
- سمر عادل حسين. (2014). الفساد الإداري، اسبابه ، اثاره وطرق مكافحته. (العدد السابع) ، مجلة النزاهة و الشفافية للبحوث و الدراسات.
- صلاح الدين فهمي محمود. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من [www.kotobarabia.com](http://www.kotobarabia.com)
- محمد خضر. (27 مارس، 2016). قانون مكافحة الفساد. تم الاسترداد من [www.alriyad.com](http://www.alriyad.com)

### المراجع بالأجنبية

- HIL, R, Jonez, Balkin,(2006) ; Administrative Corruption, Strategic Management journal NO.4.

